SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 4 2022
DOI: 10.51984/JOPAS.V21I4.2139

جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية مجلة
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

الدولة الوطنية في البلدان العربية بين رهانات اعادة البناء الديمقراطي ومعوقات معطيات الو اقع

عربي لادمي محمد بن يحي

قسم العلوم السياسية .كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة تامنغست ،الجزائر

الملخص

تأتي هذه الدراسة لمناقشة رهانات بناء الدولة الوطنية في البلدان العربية بعد 2011، منطلقة من ابرز السمات المشتركة للأنظمة السياسية في المنطقة العربية قبل 2011 ومبرزة اهم مشكلات بناء الدولة في المنطقة العربية، وخلصت الدراسة الى بروز تحدي كبير اخترق معظم الدول العربية خاصة في ظل الحراك العربي والمتمثل اساسا في معضلة الهوية وتنامي الاختلاف التكويني للمجتمعات العربية في الدولة الوطنية الواحدة (طوائف ، اجناس ، عرقيات ، اقاليم) ، بالاضافة الى موقع مؤسسة الجيش الذي اعاق عملية البناء في معظم الدول التي عرفت ثورات التغير الديمقراطي _ومن ابرزها مصر ، واليمن ، والسودان وتونس مؤخرا_ ما جعل من إعادة بناء الدولة الوطنية بشكل ديمقراطي أمرا صعبا في ظل تنامي دور العامل الخارجي المحرض لتلك المكونات.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الوطنية
الدول العربية
للأنظمة السياسية،بناء الدولة
الحراك العربي
تونس
مصر
المغرب

The national state in the Arab countries between the stakes of democratic reconstruction and the obstacles of reality

Arb ladmi mohamed

Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Tamanrasset, Algeria

ABSTRACT

This study comes to discuss the stakes of building a national state in the Arab region after 2011, stemming from the most prominent common features of the political systems in the Arab region before 2011 and highlighting the most important problems of state building in the Arab region. The study concluded with the emergence of a major challenge that penetrated most Arab countries, especially in light of the Arab movement, which is mainly represented in the identity dilemma and the growth of the formative difference of Arab societies in the single national state (sects, races, ethnicities, regions), in addition to the location of the army institution, which impeded the construction process in most of the countries. The countries that experienced the revolution of democratic change - most notably Egypt, Yemen, Sudan and Tunisia recently - made rebuilding the national state democratically difficult in light of the growing role of the external factor inciting these components .

Keywords:

The nation state
Arab countries
political systems
state building
the Arab movement
Tunisia
Egypt
Morocco

مقدمة:

ظهر مفهوم بناء الدولة في أبسط أشكاله في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، إثر ظهور نظام دولي أحادي القطبية، وهو كمفهوم ناتج عن ذلك النظام، إذ تهدف عملية بناء الدولة إلى إيجاد نموذج دولة تتمتع بتحقيق الأمن والإستقرار وحكم القانون_دولة القانون_ ونظام سياسي قائم على المؤسسات الشرعية بالإضافة إلى توزيع عادل للخدمات..

وقد إرتبطت عملية بناء الدولة منذ نهاية القرن العشرين بمفهوم الحكم الديمقراطي، والحكم الرشيد، إذ يرى "انديبرهاند ويلد جيورجيز" "ANDEBRHAN WELDE GIORGIS" أن عملية بناء الدولة هي: "مشروع مبني على أساس الدستور والحكم الديمقراطي"، ويؤكد أن: "الدستور المبني على أسس ديمقراطية" هو الأساس لتثبيت الحكم الديمقراطي وهذا الأخير يتأسس من خلال تحقيق النمو الإقتصادي والتكامل المجتمعي". [1]

واعتمد هذا المفهوم "مفهوم بناء الدولة" كمفهوم بديل للحروب الأهلية الهادمة للدولة وبدت مراحله الأولى "كاستراتيجية نشر السلام و بناء السلام

Corresponding author:
E-mail addresses: ladmiarbi2020@gmail.com
Article History : Received 31 May 2022 - Received in revised form 22 July 2022 - Accepted 03 October 2022

وكطريقة بديلة للتفكير من الحرب إلى السلام كتحول بديل للعالم في الفكر الليبرالي"..[2]

أهمية الدراسة :

وترتبط اهمية هذه الدراسة باهمية التحول الذي عرفته معظم البلدان العربية منذ 2011، وللتجارب التي خاطتها الشعوب من اجل اعادة بناء الدولة الوطنية وفقا للحلم الديمقراطي ،وعودة التيار الاسلامي للساحة السياسية وخوضع بكل حرية العمل السياسي دون قيود ، وهي تجارب لم تشهدها المنطقة العربية في ظل نجاح التجارب الديمقراطية في العالم.

المشكلة البحثية :

تعتبر عملية بناءالدولة الوطنية من اهم المشكلات العملية التي واجهتها بعض الدول العربية بعد موجة الثورات التي اسقطت الانظمة الدكتاتورية بها ، حيث حاولت الشعوب ابداء رأيها من خلال الاسراع والاندفاع للمشاركة في العملية الديمقراطية التي اتيحت لهم للتعبير عن رأيهم واختيار ممثليهم دون قمع وتزوير ، وهو ما نجحوا فيه في بداية الانتقال الديمقراطي في تلك البلدان (تونس،مصر،ليبيا، المغرب ،،الخ) من خلال وصول نخب سياسية _معارضة سابقا_رفعت شعارات الثورة على الاستبداد وتحقيق الرفاهية المأمولة للشعوب . ، لكن معطيات الواقع السياسي في تلك البلدان اثرت على مسار المراحل الانتقال ،وعليه ، ماهي معوقات بناء الدولة الوطنية المأمولة في البلدان العربية ؟

الفرضيات :

_إعادة بناء الدولة الوطنية وفقا للخصائص المجتمعية في المنطقة العربيةببعد مؤسساتي ديمقراطي سيكرس استقرارها واستمراريتها وتقدمها.

_توفر مشروعية سياسية من مصادر ديمقراطية للنظام السياسي في الدولة العربية سيساهم في بناء الدولة الوطنية العربية المأمولة.

الدراسات السابقة :

1.كتاب زكرياء براق، بعنوان:الدولة والشريعة في الفكر العربي الاسلامي المعاصر ، تناول الكاتب مفهوم الدين ، نشأته، ماهيته ،ادواره ووظائفه، وتناول الدولة في ماهيتها، نشأتها ،وظائفها ومجالات سلطتها.كما ابرز علاقة الدين بالدولة في عصر النهضة، واشكالية العلاقة بين الدين والدولة في البلدان العربية ومواقف النهضويين منها ، مشير الى مواقف الطهطاوي،الافغاني ،محمد عبده ،التونسي والكواكبي. كما تناول الكاتب ظاهرة الاحيائية الاسلامية وافكارها، وتطرق اليها وفقا لأفكار قادة الفكر التجديدي الإسلامي، في فكر كل من أبو الأعلى المودودي وسيد قطب.

2.كتاب نزيه ن.الايوبي الموسوم بعنوان تضخيم الدولة العربية ،السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط ، وقد تناول الكاتب موضوع الدولة في الشرق الاوسط كإطار مفاهيمي، متطرقا فيه إلى مفهوم الدولة في المنظور المقارن، دراسة الدولة في البلدان العربية ،كأهم مرتكزين، كما تناول بالتحليل اصول الدولة العربية _الاسلامية، متطرقا الى تشكل الدولة العربية في العصر الحديث من خلال تحليله لتشكل الدولة وفقا للبيئة الدولية المتأثرة بالاستعمار، في كل من مصر ، وشمال افريقيا وبلاد الخليج العربي.كما ابرز في كتابه العلاقات المدنية والعكسرية في الدول العربية، بالاضافة الى ذلك اهتم الباحث بدراسة التحول الديمقراطي وتاثير الليبرالية الاقتصادية على الدولة العربية.

3.كتاب: عمر جمعة العبيدي،الموسوم بعنوان "إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية" ، تناول الكاتب في هذه الدراسة طبيعة بنية الدولة للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، مركزا على البنية الدستورية للنظم الجمهورية في تلك المنطقة ، معمقا دراسته في مسألة البنية الحزبية للنظم الجمهورية فيها، ومركزا على دور البنية السياسية للنظم الجمهورية العربية في الحياة السياسية، وقد خلص الكاتب الى ان الحياة السياسية في النظم الجمهورية قد تأثرت كثيرا بأزمة الحكم السائدة وغدت تعيش مازقا حقيقيا حتى على مستوى الاصلاحات التي تقدمها تلك النظم لمعالجة اوضاعها وقد قدم الكاتب شروطا لابد من تحقيقها لبناء دولة وطنية ديمقراطية معاصرة .

4_ كتاب يوسف محمد جمعة الصواني،الموسوم بعنوان " ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة" . يتناول الباحث هذه الدراسة للفترة الممتدة من عام 1969 حتّى سقوط نظام القذافي عام 2011. وبقدر ما يخصّص الكتاب من صفحات لتحليل ما يجري اليوم في المشهد السياسي بليبيا، فهو يخصّص مساحة مناسبة لاستشراف المستقبل الذي يرتبط تماماً بمكوّنات راسخة في السياق الليبي بوجه عام، إضافة إلى ارتباطه بما حدث خلال الثورة ضدّ القذافي وبما آلت إليه. لذلك يمهّد الكاتب لعرض مقاربته بتقديم تحليل سريع للأوضاع التي عاشتها ليبيا قبل وصول القذافي إلى السلطة، ثمّ عرض تجربة نظام القذافي خلال مراحلها المختلفة، مبرزاً تفاعل العوامل الداخلية والخارجية المركبة التي صاغت تاريخ ليبيا المعاصر حتّى اليوم، ثم يتوقف عند مظاهر وتعبيرات الاحتجاج الذي انطلق في كانون الثاني/يناير 2011، الذي ما لبث أن تحول إلى انتفاضة شعبية; منتقلاً بعد ذلك إلى التعريف بالنظام السياسي الانتقالي الذي تأسس أثناء الثورة، محللاً طبيعته وتفاعلاته وقواه المختلفة في تعبيراتها عن مكوّنات المجتمع والثقافة في ليبيا المعاصرة; منتهياً بالتعرف إلى محدّدات وتحديات عملية الانتقال الديمقراطي وآفاقها في ليبيا.

يرى بعض مفكري علم السياسة أن عملية بناء الدولة هي عملية تحول تشهدها الدول التي تعرف نظما إستبدادية دكتاتورية أو تلك الدول التي عرفت هشاشة وأنهيار إثر أزمات داخلية، وأن هذه العملية لا تتم إلا عبر تكريس الشرعية والمشروعية، المشاركة السياسية، مأسسة السلطة والاستقرار السياسي .

.1 تكريس الشرعية والمشروعية

- **الشرعية:** عرف الدكتور فوزي أوصديق الشرعية بأنها: "صفة تكنى بها الدولة التي تستند في أعمالها إلى القواعد المقررة في الدستور أو النظام القانوني ،وبالتالي فان الشرعية مرتبطة بالقانون الوضعي" [3].

وعرف الدكتور"سيف الدين عبد الفتاح* الشرعية السياسية بأنها "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة. وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبُّل المحكومين لهذا الحق" [4]

كما أن هناك من يعرف الشرعية كنتيجة للمشروعية، بإعتبار أن أصل المصطلح "الشرعية" من "المصطلح اللاتيني "lawful" والذي يعني "القانوني"، ومدلوله السياسي أن سلطة الدولة يجب أن تعمل وفقا للقوانين والاخلاق المنصوص عليها والمتفق عليها من طرف المحكومين" [5]. هذا الإنصياع للقوانين يولد الرضا والقبول لتلك السياسات من طرف المحكومين وهو ما يكسب تلك الحكومة المشروعية السياسية.

وتعرف الشرعية كذلك بأنها "طاعة المواطنين وإعترافهم للسلطة السياسية بصلاحية إتخاذ القرارت وتنفيذها بإسم قوة القانون، ويجب على الدولة الحفاظ على تلك الشرعية من خلال تحقيق الأمن والرفاه والسلم الإجتماعي لمواطنيها". [6]

وتقوم الشرعية السياسية على المحافظة على الحقوق الانسانية ويطلق عليها شرعية الإنجاز، وتتمثل في حركية الفاعلية للدولة في اقامة العدل، واقامة المؤسسات الشرعية القادرة على أن تحدث حركة في المجتمع وتؤدي إلى الفاعلية". [7]

- **المشروعية:** هي صيغة تطلق على سلطة يعتقد الأفراد بأنها تتطابق والصور التي كونوها داخل الجماعة الوطنية، فهي تتميز بتطابق السلطة ومصدرها وتنظيمها مع ما يعتقد الأفراد أنه الأصلح في هذا الميدان ...والمشروعية "تمنح للسلطات صلاحيات إعطاء الأوامر وفرض الطاعة، وذلك لن يكون إلا إذا قامت هذه الأخيرة وفقا لقواعد مبدئية يؤمن بها الشعب ويتمسك بها". [8]

كما يرى "بيير كالام" أن المشروعية هي مفهوم غير موضوعي، لأنه "يحيل إلى إحساس المواطنين بأن السلطة السياسية والإدارية تمارس من قبل أشخاص جيدين وفق ممارسات صحيحة وبما يخدم المصلحة العامة، وهذه الموافقة الكاملة من قبل المواطنين على الطريقة التي تدار بها شؤونهم هي بعد جوهري للحكم وممارسة السلطة". [9]

أما الدكتور "فوزي أوصديق" فقد إعتبر أن المشروعية هي "صفة يعتقد الأفراد أنها أصلح فكرة للسلطة من حيث تطابقها مع أمال وآلام المجتمع. وبالتالي يجب أن تكون نابعة من المجتمع". [10]

- **مصادر (معايير) المشروعية:** صنف "ماكس فيبر" " Maximilian Carl Emil Weber" ثلاث مصادر (معايير) للمشروعية السياسية[11] :

- معايير عقلانية: ترتكز على الإعتماد في المشروعية على أنماط من القواعد المعيارية والقانونية (السلطة القانونية).
- المعايير التقليدية: ترتكز على الإعتقاد الراسخ في حرمة التقاليد والأعراف المحددة للمشروعية. كالولاء للقبيلة والعشيرة، وتوارث السلطة.
- معايير كاريزمية: ترتكز على المكتسبات الشخصية التي يتميز بها القائد السياسي التي من خلالها كسب التأييد باعتماده لبرامج وقضايا وسياسات يراها المحكومين في خدمة المصلحة العامة

وقد وضح" فيبر"، الفرق بين المعايير الثلاث وفقا لأربع متغيرات: أساس الشرعية، حالة الأفراد، حالة المؤيدين للقائد، وأكثر النماذج الناتجة عن تلك المعايير. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (1)يوضح معايير المشروعية لدى ماكس فيبر:

	Domination légale	Domination traditionnelle	Domination charismatique
Fondement de sa légitimité	Validité de la légalité	Coutume	Charisme du chef
Statut des membres	Citoyens	Pairs ou sujets	Partisans
Statut de ceux qui assistent le chef	Fonctionnaires	Serviteurs recrutés	Apôtres, partisans ou disciples
Forme la plus typique	Bureaucratie	Patrimonialisme	Divers visages : le démagogue, le dictateur social, le héros militaire, le révolutionnaire

Source: Patrick Laprise, Valérie Demers, Lysiane Roch et Gisèle Belem." Légitimité et gouvernance dans l'œuvre de Max Weber (Économie et société). Chaire de responsabilité sociale et de développement durable.N33, 15 septembre 2005,p1

أما "دايفيد إيستون" فقد حدد مصادر المشروعية السياسية في: [12]

- المكون الشخصي.
- الإيديولوجيا: والتي تكتسب من خلال منظومة الأفكار والمعتقدات التي تعتمد عن سياسية النظام الحاكم.

الشرعية البنيوية: والتي هي تأكيد على دور المؤسسات وهي النظير المقابل للعقلانية القانونية عند"فيبر"، وتقوم على ثلاثة عناصر:

- العنصر الدستوري.
- عنصر التمثيل: وهو اقتناع المحكومين بأن من هم في السلطة يمثلونهم بشكل فعلي.
- عنصر الإنجاز: أي أن المشروعية السياسية تتكرس من خلال الإنجازات التي تمت للمجتمع عن طريق النظام أو السلطة.

وقد سعت الدول العربية سواء تلك التي خرجت من الاستعمار منتصف القرن الماضي ، او تلك التي تأسست في سكل دول اتحادية في نسق مملكي او اميري ن سعت الى اضفاء الشرعية السياسية على نظمها السياسية خاصة في نهاية القرن الماضي او بداية القرن الحالي ، من خلال انتهاج النمط الديمقراطي الدستوري والالتزام بمادئ الديمقراطية سواء في دساتيرها المنشئة او عن طريق تعديل تلك الدساتير كلما ظهر عدم رضى للشعوب عن الاداء الديمقراطي لتلك الانظمة .

وفي المنطقة العربية حصر قياس الشرعية السياسية للانظمة العربية في طريقة الوصول الى السلطة ، سواء في النظم الملكية او النظم الجمهورية كاول مقياس ، اما مستوى الرضى فمكن ان نقيس من خلاله مدى مشروعية النظام السياسية في الدولة الوطنية لعربية .، وبالعودة الى طرق الوصول الى السلطة للحاكم في الدول العربية قبل 2011فيمكن حصرها في الجدول التالي:

جدول رقم 02: طبيعة الانتقال السلطوي في النظم العربية قبل 2011:

	المجموع	الدول ذات الحكم الجمهوري	الدول ذات الحكم الملكي /الاميري
العزل بالقوة	46	43	3
الوفاة الطبيعية	17	03	14
الاعفاء من المنصب	10	07	03
الاغتيال	10	10	0
الانقلابات	39	38	01
المجموع	122	//	//

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على معطيات حسين عبدالقادر [13]

من خلال الجدول السابق ، نلاحظ ان 10 حالات فقط لانتقال السلطة في الدول الجمهورية يمكن ان تنطبق عليها الشرعية وهي تلك الحالات المتعلقة بالاعفاء من المنصب او الوفاة الطبيعية والتي غالبا ما تكون وفقا للاطر الدستورية بغض النظر عن معطيات البيئة الداخلية والخارجية للنظام انذاك ، ويقابل ذلك ، 17 حالة في النظم ذات الحكم الملكي او الاميري والتي يخضع تداول السلطة فيها للوراثة ، حيث ان نمط الحكم الوراثي غالبا ما يتسم بالشرعية في انتقال السلطة من حاكم الى اخر باعتبار العرف الدستوري او القبلي او الاسري ، عكس انتقال السلطة في النظم الجمهورية التي عرفت حسب الجدول اعلاه اكثر من 91 حالة وصول الى السلطة غير دستورية وغير سلمية ، وهو ما يبرز ازمة الشرعية في النظم العربية ذات الطابع الجمهوري .هذه الازمة التي دفعت الشعوب في الدول العربية ذات الحكم الجمهوري وحتى الملكي/الاميري احيانا الى الثورة على الحكام الذين

تحولوا الى نمط حكم استبدادي تسلطي من اجل الاطاحة بهم ، والسعي لبناء دول وطنية تحتكم الى مبادئ الحكم الديمقراطي .وهوماشهدته اغلب الدول اعربية مطلع سنة 2011 وفق ما يوضح الجدول ادناه:

جدول رقم 03:طبيعة الانتقال السلطوي في النظم العربيةبعد 2011:

		الدول ذات الحكم الجمهوري	الدول ذات الحكم الملكي /الاميري
تدخل خارجي	04	03	01
الوفاة الطبيعية	03	0	03
الاعفاء من المنصب	01	01	0
الاغتيال	02	02	0
ثورة سلمية	02	02	0
انقلاب	03	03	0
المجموع	15	//	//

المصدر: اعداد الباحث

من خلال الجدول اعلاه ، نلاحظ:

- انه في 3حالات فقط التي عرفت فيها الدول العربية بعد 2011 انتقالا للسلطةطبيعي وشرعي بسبب وفاة الحكام ، وهي التي شهدتها 3 دول ذات حكم اميري في كل من ، سلطنة عمان في جانفي 2020، دولة الكويت سبتمبر2020، ودولة الامارات العربية المتحدة السنة الجارية (ماي 2022).والمعلوم ان هذه الدول لم تشهد تغيرا بنيويا في هيكلية نظامها ولم تشهد ثورات مطالبة للتغيير الجذري او الجزئي تجاه نمط حكمها .
- 12 حالة عرفت تغييرا للحكم في الدول العربية كلها بحثا عن الشرعية ، حيث ثارت الشعوب منذ 2011 على حكامها الفاقدين للشرعية والذين عمروا في كراسي السلطة لعدة عقود في تلك،سواء عن طريق انتخابات مزورة او عن طريق انقلابات ..الخ ،

حيث عرفت 4 دول عربية تدخلا عسكريا لتغيير النظام او لتثبيته (ليبيا ، واليمن من اجل االتغيير دعما لمطالب الثوار المسلحين) ، و(سوريا والبحرين دعما للنظام لتثبيته)، اما الثورات السلمية التي دعت الى تغيير النظام في الدول العربية فقد عرفتها ثلاث دول (مصر وتونس 2011، الجزائر 2019)،اذ تنازل كل من حسني مبارك وبن علي عن السلطة في كل من مصر وتونس، وتم اعفاء بوتفليقة من منصب رئيس الجمهورية(دام حكمه20سنة) في افريل 2019 بموجب المادة 102 من الدستور الجزائري اثر ثورة حراك فبراير2019 ، والتحضير لانتخاب رئيس جديد للجزائر .

ومن جانب اخر ، نجد ان بعض الدول العربية التي عرفت ثورات سلمية (وان تسلسل اليها العنف احيانا) والتي سعت الى بناء دولة وطنية على اسس ديمقراطية ، كالتجربة التونسية ، التجربة المصرية (2011_2013) ،التجربة الليبية (2011_2014)، والتجربة اليمنية(2011_2015) ، وبعد الاطاحة بالانظمة السياسية المترهلة والفاقدة للشرعية والمشروعية السياسيتين بها، عرفت تلك الدول انتكاسة كبرى في تجربتها الديمقراطية الفريدة (وصول التيار الاسلامي للسلطلة في تلك البلدان)، وذلك من خلال الانقلابات العسكرية التي شهدتها والتي اوقفت مسارها الديمقراطي المأمول، وهنا يصطدم حلم بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية بمعوق الامر الواقع الذي يتجلى في الانقلابات العسكرية والتدخلات الاجنبية.

2. المشاركة السياسية

يعرف "صامويل هنغتنغتن" المشاركة السياسية بأنها "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التاثير على عملية صنع القرار...سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم متقطعا سلميا أم عنيفا، شرعي أم غير شرعي فعالا أم غير فعال. [14]

نلاحظ أن تعريف "هانغتنغتون" يتسم بنوع من الغموض وعدم التمييز بين مفهوم المشاركة السياسة وبعض المفاهيم الأخرى كالإحتجاجات والثورات، خاصة عندما وصف المشاركة السياسية بـ"النشاط العنيف وغير الشرعي".

أما "لوسيان باي" فقد عرف المشاركة السياسية بأنها: "مشاركة عدد كبير من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية من خلال صناديق الإقتراع أو الإنتخابات ...حيث التعبير العلني والتأثير في إتخاذ القرارات سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة ممثلين عنهم". [15]

يشترك "لوسيان باي" مع "هانغتنغتون" في تحديد الهدف من المشاركة السياسية والذي إعتباره المشاركة في إتخاذ القرار، إلا أنهما إختلفا في جوهر المشاركة السياسية حيث إعتبرها "لوسيان" لاتتحقق إلا بالطرق السلمية عبر صناديق الإنتخابات.

تتطلب عملية المشاركة السياسية وسائل وعمليات ضرورية لتحقيقها وتتمثل في: [16]

- الانتخابات النزيهة والشفافة.
- الاحزاب السياسية
- فعالية المجتمع المدني

وتقوم المشاركة السياسية على عدة مبادئ وهي: [17]

- المشاركة السياسية ليست مشاركة أفقية فقط، أي بين أناس من طبيعة واحدة، وإنما هي مشاركة أفقية بين مخلف المستويات والهيئات او المنظمات داخل النسق السياسي والاجتماعي.
- المشاركة في إتخاذ القرارات يجب أن تشمل جميع أطياف المجتمع ولا تقتصر على نخب بعينها.
- يجب أن يعكس التخطيط والقرار السياسي مصالح الشعب كله، ومن هنا تصبح المشاركة ضرورة اجتماعية وسياسية في آن واحد داخل النسق السياسي للمجتمع.
- يجب أن تتضمن عملية المشاركة فعاليات الضبط السياسي والرقابة الإدارية والسياسية وصنع القرار السياسي بالإضافة إلى تبادل الأراء بين كافة مستويات المشاركة من القاعدة إلى القمة والعكس.
- الإلتزام السياسي من المبادئ الأساسية في عملية المشاركة السياسية، وذلك حتى تكون المشاركة حقيقية ومجدية وإيجابية.

وفي تجارب بناء الدولة الوطنية في البلدان العربية بعد 2011 ، عرفت دول عربية عديدة _خاصة تلك التي عرفت ثورات الحراك العربي _ المزيد من الانفتاح السياسي لتفعيل المشاركة السياسية ، من خلال السماح للاحزاب التي كانت محظورة سابقا بالنشاط المستقل نوعا ما عن توجيه الدولة او التضييق علها، خاصة الاحزاب الاسلامية التي كانت شبه محظورة في كل من مصر وتونس والمغرب والكويت واليمن وليبيا .وقد شاركت هذه الاحزاب في بناء ارضية التوافق الوطني في بلدانها (المراحل الانتقالية بعد الاطاحة بالنظم الاستبدادية العتيدة)،كم عرفت تقدما في القواعد

الشعبية ، حيث حصدت اغلبية بسيطة ومطلقة احيانا في الانتخابات البرلمانية .ويمكن توضيح ذلك فيي الجدول ادناه.

جدول 04: المشاركة السياسية للاحزاب_المحظورة سابقا_ في التداول على السلطة منذ 2011 في بعض الدول العربية :

البلد	الاحزاب	التوجه	البرلمان	الوضعية في الحكومة
مصر	الحرية والعدالة	اسلامي 2013/07 2013انقلاب ثم حظر الحزب	٪36.6	حزب حاكم(2011_2013)
			43.00٪ (2011)	حزب حاكم بائتلاف (في المجلس التاسيسي2011)
تونس	حركة النهضة	اسلامي	(2014) ٪31.79	حزب معارض داخل الحكومة
			(2019) ٪23.96	حزب حاكم بائتلاف(2019_2021/07/25)
المغرب	حزب العدالة والتنمية	اسلامي	تجميد البرلمان منذ2021/07/25 ٪27 (2011) ٪31 (2016) (2021)٪3	حزب حاكم

ونستخلص من الجدول أعلاه مايلي :

_توسع القاعدة الشعبية للاحزاب الاسلامية في البلدان التي عرفت ثورات الحراك العربي ، نظرا لامل الشعوب في التغيير ووضع الثقة في النخب الاسلامية اما ثقة في برامجها ، او محاولة لاختيبار نخب لم تكن في السلطة علها تحقق الرفاعية للتلك الشعوب

_ انحسار التمثيل النيابي للاحزب الساسية في المحطات التالية وذلك لعدة اسباب ، والتي من اهمها : تراجع القاعدة الشعبية نظرا لتفكك تلك الاحزاب الى كيانات متفقة ومنتاقضة احيانا ، او خيبة امل الشعوب في مستوى الانجاز لدى تلك الاحزاب ، او عودة النخب الحاكمة فيي الانظمة السابقة من خلال ثورات مضادة ، او انقلابا عسكريا .

3.مأسسة السلطة والاستقرار السياسي

تعتبر عملية مأسسة السلطة من العمليات الأساسية في بناء الدولة الوطنية، ويتفق مفكري علم السياسة والقانون الدستوري على أهمية هذه العملية، لأن من خلالها يتم تحديد السلطات في الدولة باعتبارها مؤسسات مستقلة ومتخصصة وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات.

ويعرفها "هانتيغتون" بأنها "العملية التي تكتسب من خلالها المؤسسات والإجراءات قيمة وإستقرارا، مايدل على أن جوهر وهدف المأسسة هو الإستقرار السياسي وهذا يتأتى من خلال أدوار المؤسسات[18] وهذه المأسسة لا يمكن أن تتحقق بعيدا عن نمط تكوين السلطة والذي يستوجب أن لا تكون خارج إطار الدستور، حتى تكتسب الشرعية السياسية.

وإرتبط الإستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية، إذ عرفه "آلان بال بأنه: "حالة من الإتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية". [19]

يرى "ماكس فيبر" أن بناء الدولة يستوجب وجود مؤسسات سياسية مستقرة ومستقلة، خاصة العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية، بالإضافة إلى وجود إدارة محلية رشيدة وجهاز شرطة ومؤسسات أمنية قوية [20]. وكلما إقترب نظام الحكم في مجتمع ما إلى المؤسساتية، كان هذا مؤشراً للاستقرار السياسي للدولة، والعكس صحيح.

والمؤسساتية تعني: أن صناعة القرار السياسي في مجتمع ما تحكمه آليات مؤسساتية تأخذ بنظام الفصل بين السلطات، وإحترام سلطة القانون والإبتعاد عن شخصنة عملية صناعة القرار كلما اقترب ذلك النظام السياسي من حالة الاستقرار، حتى ولو لم يكن ديمقراطياً. [21]

وعملية المأسسة تتجلى أولا في بناء دستور جديد من خلال:

- وفاق وطني تجمع عليه جميع الأطراف المتنازعة من خلال عدة لقاءات ومؤتمرات، تسعى هذه المرحلة بمرحلة بناء الدستور.
- الانتقال السلس والديمقراطي للسلطة عبر انتخابات شفافة ونزيهة .
- استقلالية المؤسسات السياسية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وفقا لمبدأ التوازن بين السلطات، وبما يضمن مبدأ رقابة المؤسسة التشريعية على المؤسسة التنفيذية.

وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، ويمكن إجمالها في ما يلي:

1. نمط انتقال السلطة في الدولة: المقصود بإنتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الإنتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الإستقرار السياسي، أما إذا تمت عن طريق الإنقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الإستقرار السياسي. وقد عانت الدول النامية من ظاهرة الإنقلابات العسكرية، ففي الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 م رُصد (151) إنقلابا أي بمعدل (8) انقلابات سنويا.[22]

ويخلص "اموس برلمتور" في دراسة له حول واحد وأربعون انقلابا عسكريا إلى ثلاث استنتاجات[23]:

- إن حكم العسكر في الشرق الأوسط ينتهي دائما بدكتاتورية عسكرية يهيمن عليها كلية شخص واحد.
- الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة يخطط لها وينظمها وينفذها الجيش من أجل الجيش من دون او مع قليل من التأييد من

الحركات والتنظيمات السياسية أو الطبقات الاجتماعية بالرغم من أن بعض هذه الانقلابات كانت له دوافع قومية أو دينية.

- إن العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والسياسية قليلة الفائدة في تفسير نوع السلطة أو نظام الحكم أو الإيديولوجية التي سيتبناها العسكر في الحكم.

2. شرعية النظام السياسي .
3. قوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
4. محدودية التغيير في المناصب القيادية السياسية ومنها الاستقرار البرلماني والوزاري.
5. غياب مظاهر العنف (الحرب الاهلية ،..)
6. اختفاء الولاءات تحت القومية (القبيلة، الطائفة ..) وتدعيم الوحدة الوطنية.
7. مدى فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الاستجابة للبيئتين الداخلية والخارجية
8. تجانس الثقافة السياسية [24]

4.التعددية السياسية:

أما بخصوص التعددية السياسية في المنطلقة العربية فمعظم الأنظمة السياسية ذات طبيعة الحكم الجمهوري عرفت تحولا سياسيا منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي باعترافها بالتعددية السياسية رغم التضييق على الأحزاب بسبب التضارب في الايديولوجيا بينها وبين النخب الحاكمة، مثل ما حدث في كل من سوريا والعراق (هيمنة حزب البعث على المشهد الحزبي)، وفي مصر (هيمنة الحزب القومي الناصري على الحياة السياسية).

ففي مصر التي عرفت التعددية في فترة ما بعد الاستقلال منذ عام 1970 مع وصول "أنور السادات" إلى الحكم، "لا تزال السلطة السياسية حكراً على حزب الرئيس منذ ثورة الخمسينيات وهو الحزب الذي ولد من الحزب الحاكم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ونجح في الاستمرار في الحكم مع تغيير جميع عقائده وسياساته. ورغم مرور ثلاثين عاماً على الانفتاح السياسي في هذه البلاد لم يتطور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للنخب المعارضة أو للمواطنين عموماً في القرارات المصيرية، ولا تزال التعددية تراوح مكانها مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم." [25]

اما في سوريا فيوجد نظام تعدد حزبي من الناحية الشكلية، ويسيطر حزب البعث على الحكم والحياة السياسية، ولكن يوجد مع حزب البعث مجموعة من الأحزاب في إطار "الجبهة الوطنية الوحدوية ولا وجود للأحزاب خارج هذا الإطار، وهذه الأحزاب هي الحزب الشيوعي السوري، والاتحاد الاشتراكي العربي، ومنظمة الوحدويين الاشتراكيين، وحركة الاشتراكيين العرب" [26]

وقد تشكلت خارطة التعددية الحزبية في الأردن منذ بداية التحول للديموقراطية والتعددية السياسية عام 1989 وإصدار قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 حيث بدأت الأحزاب السياسية تظهر في الحياة السياسية الأردنية بشكل علني وقسمت هذه الأحزاب إيديولوجياً وفكرياً إلى أربعة اتجاهات وتيارات رئيسية ...: الاتجاه الإسلامي، والاتجاه اليساري، والاتجاه القومي، والاتجاه الوسطي.... [27]

ولم يشهد العراق كما هو معروف مناخاً ديمقراطياً يسمح بالتعددية السياسية فضلاً عن التعددية الحزبية، فمنذ انقلاب 1968 احتكر حزب البعث السلطة في العراق ولم يكن أي تداول للسلطة، وشمل نمط الحزب الواحد كل جوانب الحياة في العراق... وفي محاولة منه لتزيين صورته قام النظام السابق بسن قانون للأحزاب برقم 30 لسنة 1991" [28]

أما السودان فربما يمتلك أنضج تجربة سياسية تم فيها اختيار الحاكم على أساس الانتخابات البرلمانية التي تنافست فيها الأحزاب انتخابيا، وقامت ثلاث تجارب أجهضتها انقلابات عسكرية، الأولى عام 1956 عشية الاستقلال وحتى عام 1958 عندما قام انقلاب عسكري على الحكومة المنتخبة، وفي عام 1964 أجبرت الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات الحكومة العسكرية على الاستقالة وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، ثم قام انقلاب عسكري عام 1969 واستمر الحكم العسكري حتى عام 1985 عندما تدخل قائد الجيش سوار الذهب بتشكيل حكومة انتقالية لمدة سنة واحدة أجرت انتخابات نيابية سلمت السلطة إلى حكومة من حزب الأمة برئاسة الصادق المهدي بالائتلاف مع حزب الاتحاد، ثم حل حزب الجبهة الإسلامية القومية محل حزب الاتحاد بالائتلاف الحكومي حتى عام 1989 عندما أطاح ضباط عسكريون بالحكومة القائمة، واستمرت الانتخابات البرلمانية في ظل الحكم العسكري وإن لم تعد حاسمة في اختيار الحاكم[29]. ومنذ عام تقريبا عرفت السودان احتجاجات عارمة لإسقاط حكم البشير ما ترتب عنها انقلابا عسكريا أطاح بنظام البشير منتصف افريل2019 ودخلت السودان بموجبه مرحلة انتقالية بحكم مجلس عسكري.

كما عرفت الجزائر الانفتاح السياسي منذ نهاية عام 1989، هذا الانفتاح تبلور في تعددية حزبية بأكثر من 30 حزبا متنافسة في أول انتخابات تشريعية عام 1991.

وتعتبر أحداث أكتوبر 1988 العامل الدافع والقوي لجملة الاصلاحات التي عرفتها الجزائر عقبها، والتي من أهمها دخول الجزائر عهد التعددية الحزبية من بابه الواسع، إذ لم ترد حكومة الشاذلي بن جديد على أشد المظاهرات عنفا منذ الاستقلال بالقمع، بل بسلوك طريق الاصلاحات السياسية التي جاءت لتؤسس واحدة من أكثر المحاولات الأفرو_عربية جرأة في التعددية والتحول الديمقراطي [30]

وقد أكد الدستور الجزائري في تعديله عام 1989 والتعديلات التي تبعته على التعددية السياسية في شقها الحزبي باعتباره الضامن للتعددية السياسية في المادة 52 (المعدلة 2016): حقّ إنشاء الأحزاب السّياسيّة معترَف به ومضمون. ولا يمكن التّذرّع بهذا الحقّ لضرب الحرّيّات الأساسيّة، والقيم والمكوّنات الأساسيّة للهوّيّة الوطنيّة، والوحدة الوطنيّة، وأمن التّراب الوطنيّ وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشّعب، وكذا الطّابع الدّيمقراطيّ والجمهوريّ للدّولة. وفي ظلّ احترام أحكام هذا الدّستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السّياسيّة على أساس دينيّ أو لغويّ أو عرقيّ أو جنسيّ أو مهنيّ أو جهويّ [31]

كما أكد التعديل الدستور 2016 على حقوق الأحزاب في ظل التعددية الحزبية في مادته 53 (مادة أدرجت ضمن تعديل 2016) والتي نصت

على: تستفيد الأحزاب السياسية المعتمدة، ودون أي تمييز، في ظل احترام أحكام المادة 52 أعلاه، من الحقوق التالية على الخصوص:[32]

_حرية الرأي والتعبير والاجتماع.

_حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية يتناسب مع تمثيلها على المستوى الوطني.

_تمويل عمومي، عند الاقتضاء، يرتبط بتمثيلها في البرلمان كما يحدده القانون.

_ممارسة السلطة على الصعيدين المحلي والوطني من خلال التداول الديمقراطي وفي إطار أحكام هذا الدستور.

_يحدد القانون كيفيات تطبيق هذا الحكم.

وتجدر الإشارة إلى أن التعددية الحزبية في الجزائر ليست حديثة العهد، فقد عرفت الجزائر العديد من الأحزاب في إطار ما يسمى بالحركة الوطنية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى.

الخاتمة :

تطور الدولة الوطنية في المنطقة العربية منذ الاستقلال لم يتعد بناء مؤسسات بنيوية رخوة تفتقد إلى المشروعية السياسية، فشلت في بناء دولة مواطنية معاصرة، ما حولها إلى ملكيات استبدادية رسمية أوغير رسمية، من خلال تجذر حكم الفرد وطغيان النمط الاستبدادي ما أدى إلى تردي الحياة الاجتماعية و كرس التفكك المجتمع.

إن طبيعة التعاقد الذي ميز نشأة السلطة في الدولة القومية العربية بعد الاستقلال ارتبط بعدة مصادر حسب كل دولة، سواء تعلق الأمر بالإيديولوجيا أو القبلية أو الثورة أو الشخصية، هذه المعايير لم تفلح في تكريس مشروعية سياسية لتلك الأنظمة التي عملت على التضييق على الحريات وفشلت في تحقيق دولة الرفاه لمواطنها، ما دفع الشعوب إلى البحث عن نمط جديد للتعاقد مرتبطا بمدى تحقيق الحاكم لمتطلبات المواطنة سواءً تعلق الأمر بتحقيق المساواة، العدل، الإلتزام (المسؤولية)، أو تعلق الأمر بقدرة الحاكم على كسب الولاء والانتماء من طرف المواطنين للدولة (صناعة التأييد)، وطبيعة التعاقد المؤسس على أسس المواطنة ينقل الدولة من الصبغة القومية العربية إلى الصبغة الوطنية.

إن عملية بناء الدولة في المنطقة العربية بعد الاستقلال افتقدت إلى مؤشرات التنمية السياسية والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية ما دفع بالشعوب إلى الثورة على الأنظمة العربية أو الاحتجاج من أجل تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن بناء دولة المواطنة.

كما أن عملية إعادة بناء الدولة الوطنية العربية _في ما بعد الحراك الشعبي_ سواء في البلدان التي شهدت فشلا في الإنتقال الديمقراطي (البحرين) أو تحولت إلى دول هشة (مصر) أو تميزت بالنزاعات الداخلية (سوريا، ليبيا واليمن)، أو حتى تلك التي شهدت إصلاحات سياسية عابرة (الأردن، الكويت، المغرب ،الجزائر، عملية ضرورية لاسترجاع الدولة لكيانها المستقل صاحب السيادة والتي تستوجب عمليتي صنع وبناء السلام، هذه الأخيرة (بناء السلام) التي تستوجب الإجماع الوطني على مشروع الدولة الوطنية بعيدا عن الخلافات الجهوية أو الطائفية أو الإثنية، مع ضرورة حياد المؤسسة العسكرية.

قائمة المصادر والمراجع :

[1]- ANDEBRHAN WELDE GIORGIS,)2010.(Nation Building State Construction and Development in Africa:The Case of Eritrea"Friedrich-Ebert-Stiftung Referat Afrika. April.p9

[2]- Alina Rocha Menocal ; (2010); "STATE-BUILDING FOR PEACEA NEW PARADIGM FOR INTERNATIONAL ENGAGEMENT IN POST-CONFLICT FRAGILE STATES? ". EUI Working Paper RSCAS ., P4

[3]- فوزي اوصديق، مرجع سابق ، ص117

[4]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل.)2017/07/20 (، "مفهوم الشرعية". مركز الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية. متحصل عليه من الموقع http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/3.html : شوهد في

[5]- Michael Lacewing." Authority and legitimacy".Routledge TaylorΦfrancis croup.ALP.p2

[6]- Susan L. Woodward.)2005(" Construire l'État :légitimité international contre légitimité nationale?" Critique internationale .N 28. juillet-septembre,p140

[7]- سيق الدين عبد الفتاح، "مفهوم الشرعية "مركز الشاهد للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق.

[8]- سعيد بوالشعير، المرجع السابق ، نفس الصفحة

[9]- أحمد ناصوري،(2008)،"النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد.24 العدد الثاني. ، ص353

[10]- فوزي اوصديق ، مرجع سابق،ص115

[11]- Patrick Laprise, Valérie Demers, Lysiane Roch et Gisèle Belem,(2005)." Légitimité et gouvernance dans l'œuvre de Max Weber (Économie et société). Chaire de responsabilité sociale et de développement durable.N33, 15 septembre,p18

[12]- أحمد ناصوري ، مرجع سابق، ص354

[13]- حسين عبدالقادر،)2017(." الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية – الواقع والمأمول"، مجلة البحوث السياسية والادارية.مجلد06،عدد02،، ص ص 163-185

[14]- صلاح السيد بسيومي(2015)، علم الاجتماع السياسي ،القاهرة :الهيئة العلمية العامة للكتاب ،2015، ص61

[15]- صلاح السيد بسيوي ، المرجع نفسه، نفس الصفحة

[16]- احمد محمد رفعت(2017)، اشكاليات التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الاوسط. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ، ص ص،124_126.

[17]- صلاح السيد بسيومي، مرجع سابق، ص62.

[18]- سهيلة هادي.(سبتمبر2018)،"الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق" مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 10، عدد 03، السنة العاشرة. ، ص133.

[19]- محمد الصالح بوعافية(جوان2016)، "الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، ، ص310.

[20]- Patrick Laprise, Valérie Demers, Lysiane Roch et Gisèle Belem.Op.cit;p18.

[21]- سهيلة هادي، مرجع سابق، ص49.

[22]- يوسف حسن يوسف،(2017)، ايديولوجيات الحياة السياسية في الدول النامية. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، ، ص48.

[23]- خلدون حسن الرقيب، مرجع سابق، ص ص 122، 123.

[24]- احمد شكر حمود الصبيحي،(2018)، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد 2003: دراسة في المفهوم والاسباب"، مجلة تكريت للعلوم السياسية. العدد13، ص ص84،42.

[25]- برهان الدين غليون. "معوقات الديمقراطية في الوطن العربي". الجزيرة نت. متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-4c2c-914b-f5ffdc4c51aa شوهد في 2018/09/30

[26]- قسم الدراسات والبحوث."الحياة النيابية في الدول العربية". الجزيرة نت. متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b5ab9e5d-af21-43e3-950d-8289da8a583e شوهد في 2018/09/30

[27]- عبد الحليم مناع العدوان.(2012)،"التعددية الحزبية والسياسية في الأردن الأحزاب الإسلامية أنموذجا"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد 31. 2012. ص48.

[28]- قاسم حسن العبودي. "التعددية الحزبية في العراق الواقع والممارسة"، جريدة الصباح الجديد. عدد 17 مايو2017، متاح على الرابط : http://newsabah.com/newspaper/121962 شوهد في 2017/06/06

[29]- قسم الدراسات والبحوث. "الحياة النيابية في الدول العربية"، مرجع سابق.

[30]- رابح لعروسي. (ديسمبر2017)، "الخلفية التاريخية للبعد التعددي للظاهرة الحزبية في الجزائر".المجلة الجزائرية للدراسات السياسية. عدد8، ، ص25.

[31]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،دستور 2016، ص5.

[32]- نفس المرجع ، نفس الصفحة